مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٩/١٣

بعد انهاء دور الاتحاد الاشتراكى هل انتفت ضرورة التحالف ؟

فى ظل النظام الملكى السابق كانت الدولة المصرية تمثل طبقة الملاك الاجانب وتحالف الاقطاع المصرى مع راس المال المستغل لذلك فان اشكال الممارسة الديمقراطية كانت انعكاسا لهذا التحالف وكانت الاحزاب تمثيلا لمصالح الاقطاع وراس المال ، وكان هدفها الوحيد هو الدفاع عن هذه المصالح وتنميتها •• وبمعنى آخر فان هذه الاحزاب كانت تحشد المصالح الطبقية لفئة النصف فى المائة وكانت بالتالى بعيدة كل البعد عن مصالح الجماهير ، ولم تكن تتيح لها فرص التعبير عن ارادتها او المشاركة الجادة فى العمل السياسى ، واحتكرت لنفسها حرية الممارسة الديمقراطية الامر الذى ادى الى عجز الاحزاب عن خدمة القضايا الوطنية والاجتماعية للشعب المصرى ، حتى ان حزب الوفد المصرى — الذى كان فى الاصل تجمعا وطنيا ضد الاحتلال — لم يتعرض للتفتت والانقسام الا حين تسلمت قيادته عناصر رجعية من الاقطاعيين والراسماليين دفعت بالحركة الوطنية الى طريق الانتكاسات وتركت الفرصة مفتوحة امامها لتعقد معاهدات الاستسلام للاستعمار وتترك مجال الاستغلال مفتوحا امام الاقطاع والراسمالية •

الثورة أسقطت الاقطاع وأقامت تحالف الشعب

وقد استطاعت ثورة يوليو ١٩٥٢ ان تسقط تحالف الاقطاع وراس المال المستغل وان تفسح المجال بعد ذلك للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية •• وقد كان هذا الحلف الشعبى هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع راس المال المستغل •

وهنا يجب أن نتساءل •• هل ظهور تحالف قوى الشعب العاملة قد جاء نجاة عقب سقوط تحالف الاقطاع والراسمالية ؟ وبمعنى آخر الم يسبق ظهور هذا التحالف مقدمات تاريخية حاولت الجماهير من خلالها أن تقف فى وجه القوى المعادية لمصالحها ؟

وحدة مصر الوطنية فى مواجهة العدوان

وليس ثمة شك أن هذا التحالف — شأنه شأن كل ظاهرة اجتماعية — انما هو نتيجة تفاعل تاريخى مستمر ولم يظهر فى صورته الراهنة الا حين تهيأت الظروف الموضوعية لذلك خلال عديد من التطورات والتفاعلات الاجتماعية المختلفة • فعلى مراحل التاريخ المصرى كله كان الشعب المصرى يتحرك فى اطار من الوحدة الوطنية

وفى تجمع شعبى واحد فى مواجهة القوى المعادية لاهدافه الوطنية •

وكان ثمة تحالف طبيعى بين جماهير الشعب المكونة من جموع الفلاحين والعمال والموظفين والحرفيين فى مواجهة الاستعمار والاستغلال ، وهذا التحالف وان كان تلقائيا لايستند الى وعى بالاطار التنظيمى الذى يضم هذه القوى وينصلها فى نفس الوقت عن مصالح القوى الاستغلالية المرتبطة بالاستعمار الا أن وعيها بمصالحها اخذ فى النمو باتساع المعركة ضد الاستعمار والاستغلال بحيث أدى فى النهاية الى ابراز دور هذه القوى كقوى مترابطة المصالح متوحدة الامال والاهداف فى مواجهة تحالف الاقطاع والرأسمالية المستغلة والاستعمار •

تحالف قوى الشعب صيغة وطنية وتاريخية

وقد توصل العمل الوطنى فى مصر — بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — الى صيغة قوى التحالف خلال تطور مستمر اتخذ اشكالا متعددة اقتضتها مراحل النضال واهدافه مرحلة بعد مرحلة •

ففى بداية الثورة كان تشكيل الضباط الاحرار — وهو الاداة التى فجرت الثورة — هو نقطة البداية فى العمل الثورى ، وهو تشكيل كان يضم مجموعة من ضباط الجيش من ابناء العمال والفلاحين والموظفين وكان هدف الضباط الاحرار احداث ثورتين فى وقت واحد : ثورة على السلطة الرجعية القديمة فى الجيش وازاحتها والحلول مكانها ، وثورة على السلطة السياسية الممثلة لتحالف الاقطاع والرأسمالية والقصر والاستعمار •

وكان الجيش هو الوسيط الطبيعى لنمو هذا التشكيل باعتباره القوة التى تملك ارادة الحسم فى مواجهة قوات الاحتلال وسلطة الحكم •• لم يكن الضباط الاحرار فى معظمهم ضباطا مقاتلين ولم تكن هناك أيديولوجية محددة لهذا التشكيل سوى المبادىء الستة المشهورة التى أعلنت عقب قيام الثورة ، وبعد حل الاحزاب فى مصر فى ١٦ يناير عام ١٩٥٣ كانت الثورة تواجه التحديات الاتية :

١ — الاحتلال الاجنبى المتربص بكل عمل ثورى يسعى لتغيير الواقع •

٢ — افتقار الثورة لاية نظرية سياسية متكاملة والى تنظيم سياسى يحول الجماهير الشعبية المتحمسة الى قواعد منظمة تستطيع مساندة الثورة•

٣ — تيارات وطنية من المثقفين مزقتهم الخلافات الفكرية •

٤ — مجموعة من الرأسماليين وكثير من ملاك الاراضى ممن لم ينطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى •

تجربة هيئة التحرير ووحدة كل القوات

وفى ٢٣ يناير ١٩٥٣ أعلن ميثاق وأهداف وطريقة تنظيم هيئة التحرير كتنظيم

جماهيرى يسبىء طاقات الشعب لمواجهة متطلبات المرحلة الاولى فيما بعد الثورة وكان شعار هذه المرحلة « وحدة كافة الفئات الوطنية من أجل تحقيق الاستقلال » .

وبعد الحصول على الاستقلال شعرت الثورة أن مرحلة جديدة أكثر اهمية وأكثر خطورة قد بدأت وهى مرحلة تثبيت الاستقلال وتحرير الاقتصاد الوطنى ليكون أداة لتطوير المجتمع الجديد .

وقد جاء الاتحاد القومى فى ٢٨مايو ١٩٥٧ فى مرحلة تدعيم الاستقلال الوطنى عقب العدوان الثلاثى عام١٩٥٦ وبعد تمصير المؤسسات الرأسمالية الاجنبية وكان منوطا به تحقيق الاهداف الاتية :

١ ــ أن يكون التعبير السياسى عن الوحدة الوطنية التى تأكدت وأثبتت صلابتها بدحر العدوان الثلاثى .

٢ ــ دعم الثورة الوطنية وهى تتجه نحو التطور الاجتماعى .

٣ ــ مواجهة تحديات الاستعمار والاحلاف العسكرية فى مصر والعالم العربى .

٤ ــ ارساء دعائم الممارسة الديمقراطية القائمة على العدل الاجتماعى .

٥ ــ حل التناقضات بين قوى الشعب بطريقة سلمية .

وعلى أية حال فقد أظهرت التحولات الاجتماعية بعد يوليو ١٩٦١ ــ وخاصة بعد نكسة الانفصال لدولة الوحدة ــ أن مرحلة التحول الاجتماعى بحاجة الى تنظيم شعبى جديد ، **وهكذا وجد الاتحاد الاشتراكى العربى على أساس أنه الشكل والاطار التنظيمى لتحالف قوى الشعب العاملة وبعنى ذلك أن يكون الاتحاد الاشتراكى من صنع هذه القوى نفسها وأن يكون معبرا عن حركة جماهيرها ، وعلى أساس أن يكون تجسيدا للوحدة الوطنية فى مواجهة الاستعمار بكل صوره وأشكاله**

« بيد أن نظرة على الاتحاد الاشتراكى منذ صدور قانونه فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ــ كما قال بحق المهندس سيد مرعى فى مشروع ورقة العمل التى قدمها فى مارس ١٩٧٢ بوصفه سكرتيرا عاما للاتحاد الاشتراكى ــ تكشف أنه عجز عن أن يقدم للجماهير الاطار الذى تستطيع أن تعبر من خلاله عن آمالها وآلامها والاداة التى تمكنها من القيام بدورها الرائد فى تغيير وجه الحياة على ارض مصر الخالدة » . وقد غلبت السلبيات التالية أسلوب عمله .

١ ــ **اتجاه التنظيم الى الاسلوب المكتبى البيروقراطى** وإقامة الحواجز بينه وبين الجماهير بدلا من السعى اليها والانفتاح عليها فى مواقعها .

٢ ــ **انكماش الضمانات الديمقراطية** داخل التنظيم كحق ممارسة النقد والنقد الذاتى وجماعية القيادة .

٣ ــ **طغيان النواحى الشخصية على الجوانب الموضوعية فى** تقييم الافراد واختيار القيادات .

٤ ــ **المراهقة الفكرية وتجميد الكفاح الوطنى بتفسيرات وقوالب تعوق تقدمه**

ونحد من قدرته على الانطلاق .

٥ ـ **اعتبار التنظيم نفسه جهازا لتفسير وتبرير أعمال السلطة التنفيذية** واخفاء الحقائق عن الشعب واغراق الجماهير فى الامل والتناقض الشديد بين الاهداف والقدرة والامكانيات المتاحة .

وفى تقديرى ان تصور الاتحاد الاشتراكى من تأدية دوره كتحالف لقوى الشعب العاملة لابعزى الى هذه السلبيات التى لاتعدو أن تكون أعراضا ثانوية لتناقض جوهرى . فقد كانت كل محاولة ـ وما أكثر المحاولات !! ـ للتغلب على كل هذه السلبيات تمضى دون أن تمس الجوهر وانتهت أخيرا الى أن يصبح التنظيم السياسى « حزبا » للقوة المسيطرة وصاحبة النفوذ فى السلطة ولم يكن بحال من الاحوال تحالفا لقوى الشعب العاملة .

وقد كان التناقض الرئيسى الذى يأخذ بخناق الاتحاد الاشتراكى وتسبب فى نشأة مايمكن أن يسمى بأزمة الديمقراطية فى التنظيم السياسى الواحد هو التناقض بين طبيعة المرحلة التى تتطلب الوحدة الوطنية بين كل قوى المجتمع على اختلاف انتماءاتهم وبين طبيعة التنظيم السياسى الواحد التى تتميز بسيطرة فصيلة واحدة ورأى واحد وتمسكها باقصاء القوى الاخرى والرأى الاخر .

وهكذا فشل أسلوب « الوحدة الوطنية » ـ على طريقة مراكز القوى ـ الذى يستهدف تحقيق الوحدة الفكرية والسياسية وصياغة برنامج التحالف من جانب فئة واحدة متميزة تعمل على فرضه على جميع الفئات والقوى الوطنية الاخرى وتستأثر باتخاذ القرار وتحديد البرنامج العام من موقع الوصاية على الجماهير والادعاء بحيادها وتسليمها وارتفاعها فوق التناقضات والمصالح الطبقية .

اطلاق حرية الرأى ضمان للسلام الاجتماعى

ان حشد الافراد فى وعاء تنظيمى واحد يتناقض مع المفهوم السليم والامين للتحالف الوطنى ، بل ان السبيل الامثل لتعبئة كل القوى الوطنية والضمان الوحيد للسلام الاجتماعى بين هذه القوى يكمنان فى اتاحة حرية التعبير وحق التنظيم فى تشكيلات أو أحزاب مستقلة. كذلك فان احتكار فئة ما للسلطة يقود بالضرورة الى فرضها لما يتمشى مع مصالحها دون أن تدخل فى حسابها مصالح وارادة الفئات الاخرى وهو ما يؤدى بدوره الى التمزق وتفتيت الوحدة الوطنية ويشل جهود التعبئة القومية الشاملة .

وظل هذا التناقض ـ بين ظروف المرحلة وطبيعة الاطار ـ على مدى طويل من عمر التنظيم السياسى الواحد يشكل عقبة تعرقل مسيرتنا الديمقراطية وتشل فاعليات الممارسة السياسة للجماهير ، بل اصبح المقتل الذى يهدد الكيان الوطنى كله .

ثورة ١٥ مايو
نقلت السلطة للشعب

وقد كان التحول الديمقراطى الذى فجرته ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ مبادرة لحل هذا التناقض ونقل السلطة الى قوى الشعب العاملة والمشاركة الفعلية فى المؤسسات وصياغة القرارات واتاحة حرية التعبير لجميع الاتجاهات السياسية الوطنية، وكان ذلك تسليما بالواقع الموضوعى وهو ان التمايز والتعدد قائمان بالفعل فى المجتمع ولا يمكن اخفاؤهما أو تجاهلهما .

ولقد انتهى ذلك بالفعل الى اعادة صياغة الحياة الديمقراطية فى مصر على أساس من تعدد الاحزاب .

وكان طبيعيا أن تتطور العملية الديمقراطية الى الحد الذى يطلب فيه الرئيس السادات — فى الذكرى السادسة والعشرين لثورة يوليو — تعديل المادة الخامسة من الدستور لاسقاط كل صور الوصاية على العمل الحزبى فى مصر . وعلى وجه التحديد طلب الرئيس السادات أن يحقق التعديل الجديد انهاء دور الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى بقيام الديمقراطية على أساس تعدد الاحزاب .

الغاء الاتحاد الاشتراكى
هل ينهى التحالف

والمعروف ان المادة الخامسة من الدستور تنص على أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل تحالف قوى الشعب العاملة وهو اداة هذا التحالف فى متابعة العمل السياسى فى مختلف مجالاته .

وانهاء دور الاتحاد الاشتراكى — على هذا النحو — قد يثير تساؤلا حول مستقبل التحالف وضرورته .. هل انتفت هذه الضرورة بقيام الاحزاب؟

لقد انتهى الاتحاد الاشتراكى كاطار ثبت عجزه عن مواجهة متطلبات الجماهير وقصر عن أداء دوره التاريخى فى تحقيق التفاعل الديمقراطى المتكافىء بين القوى الوطنية بحيث أصبحت هذه الصيغة الواحدية الشكل مثل سيف ديموقليس فوق رقبة التحالف وصورة شوهاء للوحدة الوطنية لاتقف الا على رجل واحدة .

ان انتهاء دور الاتحاد الاشتراكى وقيام الديمقراطية على أساس تعدد الاحزاب لايعنى انتفاء الضرورة لتحالف قوى الشعب العاملة فالتحالف ليس ضرورة مرحلية أملتها تحديات الستينات فى مواجهة خطر الاستعمار والاستعمار الجديد ومقتضيات الحرب ضد التخلف والتبعية وانتهاج طريق التنمية الشاملة المخططة لصالح قوى الشعب العاملة، ولكنه أيضا ضرورة استراتيجية يتوقف عليها انجاز الاهداف الوطنية العليا التى مازالت تستنفر نضال الجماهير وتستنهض حماسها .

تعدد القوى الوطنية
لا يتنافى مع وحدتها

ان التعدد والتمايز بين القوى

الوطنية لاينفى ضرورة الوحدة لصالح الاهداف العليا والمصالح الموحدة ذات الوزن الشامل والتى لاخلاف عليها بين مختلف قوى التحالف الوطنى مهما تعددت أحزابها أو اختلفت أساليب الكفاح الوطنى لكل طرف من هذه الاطراف ٠

■ فبقاء التحالف مازال ضرورة وطنية تمليها تحديات الاحتلال الاسرائيلى لجزء من الارض العربية : تدعيما للقوة التفاوضية فى « معركة السلام » أو تعزيزا للقدرة القتالية اذا لم يدع العدو للسلام سبيلا ٠

■ وبقاء التحالف ضرورة لانجاز التنمية الاقتصادية الشاملة فى مجتمع خربه التخلف ٠ وتطوير الاقتصاد المصرى على طريق الاشتراكية الديمقراطية ولصالح كل قوى الشعب العاملة ٠

■ وبقاء التحالف ضرورة لاستمرار الحوار السلمى بين الاحزاب السياسية واستيعاب أسس السلام الاجتماعى بين القوى الوطنية على اختلاف مشاربها

ان تحالف قوى الشعب العاملة الذى استند الى سيادة تيار واحد قد انتهى الى شكل بلا مضمون ٠ ولكننا اليوم ازاء صيغة جديدة من صيغ التحالف تستمد صلابتها من الاتفاق الواعى بين أطراف تدرك وتقرر لنفسها من واقع ارادتها الحرة ■

محمد ابراهيم منصور
مدرس مساعد كلية تجارة اسيوط
عضو اللجنة المركزية